أقر تعديل بعض مواد قانون المخالفات .. مجلس الوزراء :

المصادقة على اتفاقية منحة بين بلادنا وهيئة التنمية الدولية

اعتماد مشروع اللائحة التنظيمية لمصنع المكلا لتعليب الأسماك

التوجيه باستكمال إجراءات المصادقة على اتفاقية القرض بين صندوق تمويل الصناعات الصغيرة والصندوق العربي للإنماء

■ عدن / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة رئيس المجلس الاخ محمد سالم باسندوة، مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم (17) لسنة 1994 م بشأن الأحكام العامة للمخالفات.

ووجه وزراء الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والعدل والشئون القانونية بمتابعة استكمال الاجراءات الدستورية لإصدار القانون.

وتضمنت التعديلات المقترحة الفقرة 1 من المادة 5 والمواد 11 ، 12 ، 13 وحذف المادة رقم 18 من القرار الجمهوري بالقانون رقم (17) لسنة 1994 م بشأن الأحكام العامة للمخالفات.

ونصت الفقرة الاولى المعدلة من المادة الخامسة فيما يتصل بالعقوبات التي يمكن توقيعها على المخالف هي «الغرامة التي لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد على خمسمائة الف ريال، مع مراعاة ما هو منصوص عليه من الغرامات في القوانين الاخرى النافذة».

فيما نص مقترح التعديل للمادة 11 الفقرة (أ) على ان يتولى اعضاء النيابة العامة الذين يحددهم النائب العام اصدار الاوامر الجزئية في المخالفات كل في دائرة اختصاصه.

(ب)- العقوبات التي يمكن توقيعها بالاوامر الجزئية بناء على الفقرة السابقة هي الغرامة التي لا تتجاوز نصف الحد الاقصى المقرر للمخالفة، والمصادرة ورد الشيء الى اصله.

وشمل تعديل المادة 12 اعادة صياغتها لتتضمن الزام اعضاء النيابة العامة إخطار النائب العام او من يعينه من رؤساء النيابة العامة، بنسخة من الامر الجزائي الصادر بمجازاة المخالف وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ اصداره.

فيما نصت الفقرة (ب) من المادة على ان للنائب العام او من يعينه من رؤساء النيابة العامة الغاء الامر بمجازاة المخالف اذا لم يكن مطابقا للقانون وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ الاخطار به.

وأعطت المادة 13 من التعديل المقترح للمخالف الاعتراض على الامر خلال سبعة ايام من تاريخ العلم بصدوره وذلك بعريضة مشتملة على اوجه الاعتراض ومبرراته.

وصدق مجلس الوزراء على اتفاقية المنحة الموقعة بين الحكومة اليمنية وهيئة التنمية الدولية التي ستقدم بموجب الاتفاقية منحة بمبلغ 43 مليوناً و100 الف وحدة من حقوق السحب الخاصة للمساهمة في تمويل مشروع تطوير التعليم الاساسي المرحلة الثانية.

وكلف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتوقيع على الاتفاقية بشكلها النهائي والتنسيق مع وزير الخارجية لإبلاغ هيئة التنمية الدولية بهذا القرار.

كما كلف وزير الشئون القانونية بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية اصدار الشهاد القانونية لها والتي تؤكد على ان الاتفاقية قد استكملت جميع الاجراءات اللازمة للمصادقة عليها.

ويهدف مشروع تطوير التعليم الاساسي الى المساعدة في تطوير تعليم الطلاب والوصول العادل للتعليم الاساسي في المحافظات والمدارس المختارة ، ويتكون من ثلاثة اجزاء تشمل تطوير جودة التعليم الاساسي وتحسين اداء الطلاب وتعزيز المساواة للحصول على التعليم الجيد، اضافة الى تطوير الكفاءة المؤسسية.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية القرض وضمان القرض للمساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في اليمن بمبلغ 15 مليون دولار، والموقعة بالأحرف الاولى بين صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بصفته مديرا للحساب الخاص.

ووجه وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزيري الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والشئون القانونية استكمال الاجراءات اللازمة للمصادقة على الاتفاقية.

وقد انضمت اليمن للحساب الخاص في 2010م والذي يعنى بالإسهام في تمويل مشروعات القطاع الخاص على اسس تنموية واستثمارية والسعي الى تشجيع تدفق راس المال الخاص من داخل البلدان العربية او خارجها لتمويل مشروعات القطاع الخاص وتمويل ودعم قدراته، والعمل على استقطاب التمويل لهذه المشروعات .

واعتمد مجلس الوزراء مشروع اللائحة التنظيمية لمصنع المكلا لتعليب الأسماك (الغويزي) محافظة حضرموت، بعد مراجعتها من وزارة الخدمة المدنية.. ووجه وزراء الثروة السمكية والخدمة المدنية والشئون القانونية بمتابعة استكمال الاجراءات القانونية اللازمة.

وتضمنت اللائحة التنظيمية 41 مادة موزعة على ثمانية فصول هي التسمية والتعاريف والاهداف وادارة المصنع ورئيس المجلس ونائبه ،وكذا البناء التنظيمي للمصنع، والمهام المشتركة، اضافة الى المبادئ العامة في التنظيم واداء المهام والاحكام الختامية.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير السنوي عن نشاط اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، والمتضمن عرضاً لاهم انجازات اللجنة منذ تشكيلها في ديسمبر 2007م وحتى ديسمبر 2012م .

وبين التقرير انجازات اللجنة في المجال التشريعي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وأشار الى ان اللجنة عقدت خلال الاعوام 2007 - 2012 م، 446 اجتماعاً واصدرت 32 تعميماً بهدف تنظيم وتوضيح وتبسيط العديد من الاجراءات القانونية.. مبينا ان وثائق المناقصات الواردة الى اللجنة خلال نفس الفترة الف و295 وثيقة اقرت منها 990 وأعيدت 307 وثائق.

وأفاد التقرير فيما يتعلق بأهم الاعمال المنجزة في مناقصات الاعمال ان عدد المناقصات الواردة اليها ، بلغت 954 مناقصة بكلفة تريليون و22 مليار ريال تقريبا، أقر منها 725 مناقصة بكلفة 840 ملياراً و371 مليون ريال، في حين تم اعادة 172 مناقصة نتيجة لمخالفتها للإجراءات القانونية وبكلفة 183 ملياراً و821 مليون ريال.

ولفت التقرير الى ان ما تم رفعه من مزايدات خلال فترة عمل اللجنة العليا في السنوات الخمس 2 مواضيع فقط، واقرار 191 عملا اضافيا بكلفة 13 ملياراً و388 مليون ريال، واقرار محاضر لتسويات ودية لـ 6 مواضيع بكلفة مليار و165 مليون ريال.

وعن فعاليات وانشطة اللجنة للعام الماضي 2012م اوضح التقرير ان اللجنة عقدت 73 اجتماعا، وتم رفع 73 مناقصة لمشاريع بتمويل حكومي وخارجي بكلفة بلغت 52 مليار و600 مليون ريال، اقرت منها 45 مناقصة بكلفة 41 ملياراً و300 مليون ريال، واعادة انزال 8 منها في مناقصات جديدة بكلفة 7 مليارات و700 مليون ريال.

ولفت التقرير الى ان وثائق المناقصات المرفوعة الى اللجنة العام الماضي بلغت 179 تم اصدار عدد الممانعة لـ 112 منها، واعادة 62 وثيقة الى الجهات لاستيفاء النواقص، فيما لازالت 5 قيد الدراسة وتم ترحيلها الى العام الجاري، وعدد الاعمال الاضافية المقرة 50 بكلفة مليارين و500 مليون ريال

وقد وافق مجلس الوزراء على التقرير السنوي للجنة العليا للمناقصات والمزايدات .. وشدد على كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007 الالتزام بتنفيذ ما ورد في القرارات السابقة للمجلس والرفع بمستوى التنفيذ كل فيما يخصه.

وثمن المجلس عاليا الجهود الوطنية المخلصة التي بذلتها القيادة السابقة للجنة العليا للمناقصات ممثلة برئيسها في ترسيخ الشفافية والنزاهة في التعامل مع المناقصات .. متمنيا للقيادة الجديدة التوفيق والنجاح في عملها .. مؤكدا دعمه الكامل لكل الاجراءات الهادفة الى تجفيف منابع الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزير الصناعة والتجارة الخاص بنتائج اعمال اجتماعات الدورة الاولى للجنة الحكومية اليمنية البلغارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتي عقدت بالعاصمة صنعاء خلال الفترة 15 - 16 ديسمبر 2012م.

وصادق المجلس بهذا الشأن على بروتوكول الدورة الموقع بين البلدين في ختام اعمال اللجنة، والاتفاقية البحرية.. ووجه الوزراء المعنيين كل فيما يخصه باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في البروتوكول وموافاة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالنتائج اولا بأول.

واطلع مجلس الوزراء على المذكرة المقدمة من وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بشان طلب موظفي المؤسسة العامة للاتصالات وديوان عام الوزارة اعادة بيع اسهم يمن موبايل الفائضة لهم عن حصة الموظفين المخصصة عند الاكتتاب والتي لم يتم الاكتتاب فيها وآلت للمكية المؤسسة.. وأقر المجلس احالة المذكرة الى لجنة وزارية من وزراء الاتصالات والمالية والصناعة والتجارة والشئون القانونية لدراستها والرفع الى المجلس بالنتائج.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الخارجية الخاص باجتماعات قمة التعاون الاسلامي الثانية عشرة والتي عقدت في القاهرة خلال الفترة من 4 - 7 فبراير الجاري.

مراد القدسي

21 فبراير .. يوم تاريخي صنعه اليمنيون

تهل علينا الذكرى الثانية للحادي والعشرين من فبراير 2012م هذا التاريخ الذي يعتبر بكل المقاييس أولى خطوات العبور إلى المستقبل الآمن ومثل نجاحا وانتصارا للإرادة السياسية اليمنية التي غلبت مصالح وطنها على الانتصار للحزب أو للذات أو حتى للمصالح الشخصية مهما كانت.

في مثل هذا اليوم من عام 2012م قدم اليمنيون للعالم أروع الأمثلة في الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ونبذ العنف والاقتتال والحروب وتدمير بلادهم عندما أرتضى بالحل السلمي والتوافقي لأزمته السياسية وغلب المصلحة العامة للوطن على كل المصالح الأنانية الأخرى وخرج عن بكرة أبيه في الحادي والعشرين من فبراير إلى صندوق الانتخابات ليختار السلم والأمان، ليقول نعم للحرية والتغيير ليبحر صوب آفاق المستقبل المشرق ليرسو على شطآن الدولة المدنية الحديثة،دولة ينعم فيها بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ،ويسودها ويحكمها النظام والقانون لا تهميش فيها ولا إقصاء ، خرج الشعب اليمني ليقول نعم للتغيير وهو يتطلع لغد مشرق ومزدهر ،ذهب إلى الصندوق لوضع إشارة "صح" ليغلق بها صفحة مظلمة عمرها ثلاثة وثلاثون عاما مليئة بالمآسي والظلم ويفتح أخرى مضيئة بالأمل ويسودها السلام والأمن والاستقرار وتتسع لكل اليمنيين.

قال نعم لعبد ربه منصور هادي رئيساً من أجل اليمن،خرج بهذا الزخم الكبير والمنقطع النظير ليبرهن للعالم أنه شعب حضاري بكل معنى الكلمة، شعب الشورى منهجه والديمقراطية مبدؤه على مر العصور والدويلات والممالك اليمنية المتعاقبة،ليكون يوم الحادي والعشرين من فبراير 2012 ،يوماً عظيماً صنعوا فيه التاريخ من جديد وسطروا فيه أروع الأمثلة بالتداول السلمي والسلس للسلطة وأغلقوا تلك الحقبة المريرة من حياتهم عبر "صناديق الاقتراع" وجنبوا بلادهم السقوط في مستنقع الحرب الأهلية ليتجاوزوها وينتصروا عليها إلى مسار جديد لبناء الغد المشرق لليمن سياسياً واقتصاديا وديمقراطيا وتنموياً وضربوا للعالم أجمع صورة مثلى لحكمة الإنسان اليمني الذي وصفه رسولنا الكريم (صلى الله عليه وسلم) بقوله:«الإيمان يمان والحكمة يمانية"،وانتزعوا بذلك ثقة العالم المحبة للسلام من خلال تلك المواقف وذلك الدعم القويين والتي توجت بانعقاد مجلس الأمن الدولي جلسته في العاصمة صنعاء،ووجهوا بذلك صفعة قوية ومدوية لتلك القوى التي راهنت وما زالت تراهن على خيار العنف والخراب والدمار واستخدام القوة بهدف إرهاب المواطنين وإشاعة الخوف والرعب وخلق البلبلة في أوساطهم والعمل على إعاقة التسوية السياسية وعدم نجاحها بإفشال مؤتمر الحوار الوطني.

لذلك يجب علينا ومعنا كل الشرفاء والوطنيين من أبناء اليمن بكل شرائحنا العمل معاً بمسئولية وإخلاص لنعبر باليمن من أزمته الراهنة إلى المستقبل المنشود بقلوب بيضاء صافية متسامحة خالية من الكره للآخر حتى نتمكن من تعويض ما فات ومحاولة الالتحاق بمن سبقنا.. يتأتى ذلك من خلال عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل والذي لا تفصلنا عن يوم انعقاده في الثامن عشر من مارس القادم سوى أيام قليلة والمؤمل فيه حل كافة القضايا المهمة والمشكلات العالقة مهما كانت صعبة ومعقدة، والتي ستطرح على الطاولة دون شروط مسبقة أو خطوط حمراء،وبعد أن قدم المشاركون أسماء ممثليهم للجنة الفنية للحوار سوف تكون الأيام القليلة القادمة صعبة للغاية تتطلب منا جميعاً تشمير السواعد والانطلاق نحو حوار جاد وشفاف نضع من خلاله ملامح لمنظومة الحكم القادم عبر دستور جديد يلبي طموحات الشعب اليمني في بناء الدولة اليمنية الحديثة والقوية ،بتفعيل المؤسسات الوطنية التي تنأى بنفسها عن الولاءات الشخصية، وبناء قدرات الإنسان اليمني القوي بتوظيف قدرات وطاقات الشباب الخلاقة في جميع مناحي الحياة العملية باعتبارهم المترجمين الحقيقيين والفاعلين الرئيسيين في مشروع التغيير،ولكن ليس عن طريق الإحلال والإقصاء والتهميش وبالبطاقة الحزبية مثلما هو حاصل اليوم في أغلب مرافق ومؤسسات الدولة بل بالكفاءة والخبرة والأحقية في الوظيفة العامة، إلى جانب فرض هيبة الدولة وترسيخ الأمن والاستقرار ليلمسه المواطن وتنطلق في ظله التنمية الحقيقية للبلد لتحقيق آمال وتطلعات شعبنا في بناء يمن جديد موحد وديمقراطي متقدم ومتطور،ومستقبل مشرق ومزدهر، وهو ما نتوقعه في ما تبقى من المرحلة القادمة بإذن الله.

في افتتاح أعمال المؤتمر الحادي والعشرين لقادة وزارة الداخلية

باسندوة : الوحدة الاندماجية قد لا تكون مناسبة وعلينا أن نبحث عن صيغة أخرى للوحدة

لن نستطيع استيعاب دعم المانحين دون تحقيق الأمن والاستقرار

قحطان : نتطلع إلى تحقيق مزيد من النجاحات في مواجهة التحديات الراهنة

■ صنعاء / سبأ:

افتتح رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أعمال المؤتمر الـ21 لقادة وزارة الداخلية، الذي بدأ أعماله امس بصنعاء ويستمر حتى 21 فبراير الجاري، تحت شعار «من أجل يمن آمن ومستقر»، وبرعاية المشير الركن عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وألقى الأخ رئيس الوزراء كلمة في افتتاح المؤتمر عبر في مستهلها عن سعادته لحضور هذا الملتقى الحادي والعشرين لقيادات وزارة الداخلية.. لافتا الى ان انعقاد هذا المؤتمر بعد عامين من الانقطاع دليل واضح على ان اليمن يسير الى الامام وان المستقبل واعد.. وقال « ارى في وجوهكم جميعا الخير كل الخير لليمن».

ولفت الاخ باسندوة الى الواجب الكبير الملقى على عاتق قادة وزارة الداخلية.. مشيرا الى ان اليمن لن تستطيع استيعاب دعم المانحين وجذب الاستثمارات دون تحقيق الامن والاستقرار.. وقال« نريد في القريب العاجل ان يلمس الناس تغييراً في واقعهم واحوالهم المعيشية، وتوفر فرص عمل للعاطلين، فعجلة التغيير لا تعني فقط مجرد ان يذهب فلان وياتي اخر، وانما تغيير شامل ينعكس على حياة الناس ومستقبل ابنائهم».

ونوه رئيس الوزراء بالتضحيات الجسيمة التي قدمتها الاجهزة الامنية والقوات المسلحة من اجل الوطن.. لافتا الى ان هذه التضحيات محل تقدير واكبار من الجميع.

وأكد الاخ باسندوة ان عهدا جديدا قد بدأ ليس في اليمن وحده بل وفي عديد من الاقطار العربية.. وقال« الشعوب صبرت وتحملت كثيرا، وحان لها ان تشق طريقها في الحرية والتقدم، ومهما كانت قوة اي نظام فانه لايستطيع ان يصمد امام ارادة شعبه».

وأشار الى ان صفحة في اليمن قد طويت والى غير رجعة، وعلى من لا يريدون ان يعقلوا او يفهموا ان يعيدوا حساباتهم ويدركوا ان صفحة جديدة قد بدأت.. وقال « الوطن للجميع، وليس وطناً لاحد بمفرده وانما وطن شعب تعداده 25 مليون نسمة، وينبغي ان ننتصر جميعا لهذا الوطن، فانا لا اريد ان انتصر لهذا الحزب او ذاك وانما لليمن، فهو الابقى ».

وأضاف « اريد ان انتصر لليمن، وسابقى يمنيا فقد عشت في الجنوب 30 عاما وشاركت في النضال واعتقلت، وقضيت في الشمال 48 عاما من عمري، فكيف لي ان اكون جنوبيا او شماليا ؟؟، وساظل اعتز بيمنيتي، فاليمن احببناها ودعونا الى وحدتها منذ اكثر من 50 عاما».

وأكد رئيس الوزراء انه سيظل حريصا على وحدة اليمن .. وقال « قد لاتكون الوحدة الاندماجية هي الصيغة المناسبة، بل من الممكن ان نبحث عن صيغة اخرى تضمن الوحدة ولا تسمح بالانفصال».

وعبر عن ثقته في ان اليمن ماضية الى الامام.. داعيا الشباب الذين ينساقون خلف الفكر الضال والمتطرف ان يعودوا الى جادة الصواب فباب التوبة مفتوح للجميع.

وقال« لم نات لنقصي احداً او ننتقم من الاخرين فقلوبنا مفتوحة للجميع، فالبقاء في نهاية المطاف هو للاصلح والانفع للناس».

وحث رئيس مجلس الوزراء الاجهزة الامنية على المعاملة الحسنة مع المواطنين.. لافتا الى ان خلق علاقة طيبة بين رجل الامن والمواطن ستنعكس بالتاكيد على الامن والاستقرار وستضمن تعاون المواطنين مع اجهزة الامن.. وقال « علينا ان نعمل بجهد على تطوير ادائنا وان نقدم السلوك والمظهر الافضل، نريد ان نرى في القريب العاجل وقد تحسنت الاوضاع تنمويا واقتصاديا ومعيشيا».

وأضاف « مردودات التنمية يجب ان تعود على الطبقة الفقيرة، كما ينبغي علينا ايضا ان نهتم بتنمية الطبقة الوسطى باعتبارها من عوامل الامن والاستقرار والتوازن الاجتماعي».

وشدد على ضرورة التعاون الكامل والتكامل في عمل الاجهزة الامنية والقوات المسلحة من اجل الوطن.

وتمنى الاخ باسندوة في ختام كلمته لاعمال المؤتمر التوفيق والنجاح.. مؤكدا ان رجال الامن والقوات المسلحة هم العامل الاهم في استقرار اليمن وضمان واقع ومستقبل افضل.

من جانبه القى وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان كلمة بالمناسبة أكد فيها ان تحقيق الأمن والاستقرار لليمن غاية وهدف المرحلة السياسية الجارية تنفيذاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وللقرارات والبيانات الأممية بشأن الوضع في اليمن وفي ضوء القرارات الصادرة عن الاخ رئيس الجمهورية ونتائج الزيارات التي قام بها كل من امين عام الأمم المتحدة ووفد رئاسة مجلس الأمن التي أكدت استمرار دعم المجتمع الدولي لجهود الإرادة الوطنية المخلصة .

وقال ان مؤتمر قادة وزارة الداخلية الـ21 يقع على عاتقه مسئوليات تاريخية فهو مطالب في مضمونه ونقاشاته والقضايا الموضوعية على جدول أعماله أن يرتقي الى مستوى هذه المسئولية التاريخية وأن يشكل علامة فارقة في العملية الأمنية الجارية في المجمع.. مشيراً الى ان قادة وزارة الداخلية سيقفون في مؤتمرهم هذا بجدية ومسئولية أمام الوضع الأمني الراهن وأمام متطلبات ومهام الحاضر والمستقبل الأمني .

وأضاف« :إننا لا نريد أن نستهلك وقت جلسات المؤتمر في مناقشة الماضي لأن أمن واستقرار اليمن الذي نجتمع لأجله اليوم يوجب علينا أن ندرك بدقة الواقع الذي نعيشه وأن نحدد ماذا نريد وماهي القضايا والمهام التي يجب وضعها على رأس أولوياتنا وتحديد السبل الكفيلة بتنفيذها وهو الأمر الذي نتوقع أنه سيضفي على مؤتمرنا طابعاً استثنائيا ومتميزاً عن المؤتمرات الماضية».

واستعرض الدور الذي لعبته الاجهزة الأمنية خلال العام المنصرم في تنفيذ المهام والواجبات المدرجة على برنامج عمل وتوجهات القيادة السياسية والعسكرية الهادف الى استعادة الاستقرار الأمني والسياسي ومتابعة تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ومضامين القرارات والبيانات الدولة الصادرة بشأنها .

وقال ان تلك المهام تمثلت في متابعة تنفيذ برنامج لجنة الشئون العسكرية ودعم عملياتها الميدانية في إزالة بؤر التوتر والصراع ومظاهر التمترس ، ورفع درجات التنسيق المشترك مع قيادة وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية لتنفيذ عمليات استعادة السيطرة على المحافظات والمناطق التي سيطرت عليها الجماعات الارهابية ، الى جانب تكثيف الجهود الأمنية المبذولة في مكافحة العمليات الارهابية والانشطة الاجرامية التخريبية والعدوانية التي استهدفت المصالح القومية والمنشآت الوطنية وخطوط النقل والطرقات الحيوية ، فضلاً عن استعادة جاهزية المؤسسة الأمنية البشرية والمادية والمعنوية وإزالة آثار الدمار والتدمير والتأثيرات السلبية التي لحقت لها خلال الاعوام الماضية ، وتنفيذ العديد من خطوات الاصلاح الإداري داخل المؤسسة الأمنية وفي مجال إدارة الموارد والنفقات والتعاقدات الادارية، وكذا تحقيق معدلات قياسية في مجال الضبط وانجاز مهام الخطة السنوية للوزارة .

وقال إن وزارة الداخلية بدعم من القيادة السياسية تتطلع الى تحقيق المزيد من النجاح في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة والانطلاق نحو تحقيق الأمن والاستقرار المنشود لحياتنا في ظل دولة اليمن الجديد دولة البناء والتنمية والعدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان وتعزيز الامن والسلم الدولي.. مشيراً الى ان الوزارة ستدشن خلال الأيام القادمة الحملة الوطنية للتوعية الأمنية وذلك بهدف بناء شراكة وطنية متفاعلة ومسئولة لخدمة الأمن.

في اجتماع لحوض مياه دلتا تبن

المجيدي يشدد على مكافحة الحفر العشوائي للأبار

■ لحج/ 14 اكتوبر:

شدد الأخ أحمد عبدالله المجيدي محافظ لحج رئيس لجنة حوض مياه دلتا تبن على مكافحة الحفر العشوائي للآبار والاستمرار في تنفيذ حملات المراقبة للمخالفين، ولفت إلى أنه إن كان لابد من حفر آبار في المواقع ذات الحاجة الماسة لمياه الشرب فلابد بالضرورة الاستعانة بمهندسين متخصصين من الموارد المائية عند تحديد موقع الحفر وبترخيص وأن تحفر وفق مواصفات فنية وبالتنسيق مع لجنة الحوض. ودعا المحافظ إلى تنفيذ برامج توعوية بمخاطر واستنزاف المياه والتلوث.

جاء ذلك في الاجتماع الدوري التاسع للجنة الحوض أمس الذي حضره الأخ علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس المحلي حيث ناقش المجتمعون العديد من القضايا المهمة التي تخص لجنة حوض دلتا تبن، كما تم الوقوف أمام مستوى تنفيذ القرارات للعام 2012م الذي قدمه المهندس عبد العزيز مهيوب سكرتير ومقرر اللجنة، بالإضافة إلى خطة الاجتماعات الدورية للجنة الحوض للعام الجاري الذي قدمته الأخت المهندسة نجيبة الشميري من السكرتارية الفنية، وكذا مناقشة مصفوفة عمل اللجنة لإدارة المصادر المائية في دلتا تبن للعام الحالي.

فيما تم الاستماع إلى خطط اللجان الفرعية للعام 2013م والتي قدمتها لجنة المتابعة والتنسيق للأخ محسن الكيلة ولجنة الري ومصادر المياه الأخ محمد جابر ولجنة التوعية والتثقيف الأخ خالد الفقيه، كما تم الاطلاع على برنامج عمل الأنشطة التنفيذية في دلتا تبن للحد من استنزاف المياه وتحسين الجودة خلال العام الجاري وخطة لجنة الري الفرعية للموسم الزراعي 2013 .2014م، وجرى في الاجتماع ترشيح أسماء المشاركين في النوع الاجتماعي من اللجان الفرعية للجنة الحوض والمقدم من رئيس السكرتارية الفنية للجنة.

وبعد تداول الكثير من المواضيع وفقاً لجدول الاجتماع خرج الاجتماع بعدد من التدابير والاستنتاجات الهادفة إلى تعزيز دور لجنة الحوض في المحافظة.